الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

المؤشرات الاقتصادية على مستوى الإمارة
خلال الفترة 1995 - 2001

تقد يم

يأتي اهتمام وزارة التخطيط بالتنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى الدولة تماشيا مع معطيات الواقع المعاش وأمـــرا يتطلبه ويفرضه ذلك الواقع ، ففي ظل التحـــديات الإقليميـــة والدوليـــة والعولمـــة والتكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة والتي لامناص من الولوج فيها كان لابد من بروز قضية التنميـــة الإقليمية (على مستوى كل إمارة) كضرورة للاستفادة القصوى من كـــل الإمكانيـــات والمـــوارد المتاحـــة واكتشاف موارد جديدة وتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد والتقليل من الفاقد الاقتصادي وزيادة الإنتـــاج وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين إمارات الدولة لمواجهة تلك التحديات .

لقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة التخطيط الإقليمي منهجا لتحقيق أهداف التنمية المرجوة ، وتحقق الكثير من الإنجازات خلال الفترة الماضية من عمر الدولة ، وكان للدولة الاتحادية الفضل في إيجـــاد نوع من التنمية المتوازنة على مستوي الدولة لتوليها إدارة شؤون التنمية منذ نشأتها في بداية الـــسبعينات من القرن الماضي و تنفيذ للبرنامج الاستثماري الاتحادي السنوي على مستوى الدولـــة ، وبعـــد اكتمـــال منظومة أجهزة الحكومات المحلية ومباشرتها لدورها في إدارة شؤون الإمارة برز نوع من التنافس المحمود في التنمية مرده اهتمام تلك الحكومات بالتنمية الإقليمية وكان للموارد والثروات في كل إمارة الدور الأكبر في تسارع وتيرة التنمية .

إن وزارة التخطيط تضع في هذا التقرير تصورا شاملا لأهم المؤشرات الاقتصادية علـــى مـــستوي امارات الدولة خلال الفترة من (1995 ــ 2001) لتبرز معالم التغير في اقتصاد تلك إمارات في الإنتـــاج ، الناتج المحلي الإجمالي ، التكوين الرأسمالي الثابت ، الأجور والقوى العاملة .

ويأتي رصد هذه المتغيرات لتوفير بيانات على مستوي كل إمارة لمـــساعدة البـــاحثين والدارســـين والمستثمرين على فهم مجريات أداء الاقتصاد المحلي من اجل خلق فرص استثمارية جديدة وجـــذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وبما يسهم في اتخاذ القرارات السليمة ويحقق الأهداف المرجوة .

والجدير بالذكر أن البيانات المنشورة والجداول الإحصائية المرفقة عن عـــــــــــام (2000) لا زالت بيانات أولية وبيانات (2001) هي بيانات قابلة للتعديل .

أبعاد النمو على مستوى الإمارات

إن التنمية الإقليمية تكتسب أهمية خاصة فى دولة الإمارات ، فهي إحدى أهم الأهـــداف الرئيـــسية للتنمية حيث سارت التنمية على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى كل الإمـــارات ،وشـــملت النمو الإجتماعي المتوازن جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي ، ليتحقق في النهايـــة مـــستوى مـــن التقـــدم الحضاري الشامل في ارجاء الدولة.

والبيانات المتوفرة توضح سعي الدولة لتحقيق هذا الهدف مع مراعاة الإمكانيات المادية والطبيعية وحجم السكان في كل إمارة وحجم الاستثمارات في الإمارات ، والناتج المحلي هو الذي يعبر عن الوضع التنموي للإمارة ، فنجد أن حجم مساهمة الإمارات الأخرى (بدون أبو ظبي ، دبي) في الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 كان حوالي 25 مليار درهم أرتفع في عام 2001 إلى حوالي 37.6 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 7% وهذا يعبر عن مدى التقدم الذي أحرزته الإمارات الأخرى في كافة القطاعات الاقتصادية.

إمارة أبوظبي

حقق الناتج المحلي الإجمالي للإمارة في عام 1995 ما قيمته 90.6 مليار درهم أرتفع في عام 2001 وبلغ 147 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 8.4 % ، ويعتبر قطاع النفط الخام وما يمثله من وزن في الناتج المحلي للإمارة ذو اثر هام في توجيه مسار اقتصاد الإمارة إذ أرتفع ناتج قطاع النفط الخام من 38.9 مليار درهم عام 1995 إلى 62.7 مليار درهم عام 2001 وأنعكس هذا على غالبية القطاعات الأخرى فشهدت تلك القطاعات تحسنا ملحوظا في مساهمتها في ناتج الإمارة فعلى سبيل المثال أرتفع ناتج الزراعة من 2.5 مليار درهم إلى 7.8 مليار درهم والصناعات التحويلية من 8.4 مليار درهم إلى 18.1 مليار درهم والنقل والاتصالات من 3.8 مليار درهم إلى 6 مليار درهم خلال السنوات 1995–2001 .

إمارة دبي

بلغ حجم الناتج المحلى للإمارة في عام 1995 حوالي 41.2 مليار درهم أرتفع عام 2001 إلى 64.3 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 7.7 % وهذا النمو تحقق رغم انخفاض ناتج النفط الخام ، ولكن بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية كان التحسن فيها ملحوظا مما يدل على تنوع مصادر الدخل بالإمارة ، فعلى سبيل المثال حقق قطاع الصناعات التحويلية ناتجا قدره 4.7 مليار درهم عام 1995 وأرتفع في عام 2001 ليبلغ 10.3 مليار درهم ، كذلك بلغ حجم الناتج المحلى في قطاع التجارة عام 1995 حوالي 6.8 مليار درهم أرتفع في عام 2001 ليصل إلى 10.5 مليار درهم كما بلغ حجم الناتج في قطاع النقل والاتصالات 4.5 مليار درهم وزاد إلى 8.5 مليار درهم خلال نفس الفترة .

إمارة الشارقة

بلغ ناتج الإمارة عام 1995 نحو 15.1 مليار درهم أرتفع في عام 2001 وبلغ 22.3 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 6.7 % ، ولقد برز قطاع الصناعات التحويلية إذ حقق ناتجا في عام 1995 بلغ 2.1 مليار درهم أرتفع في عام 2001 ليصل إلى 4 مليار درهم ، وقطاع التشييد والبناء حقق ناتجا قدره 1.2 مليار درهم أرتفع إلى 1.8 مليار درهم وقطاع التجارة من 2 مليار درهم إلى 2.8 مليار درهم وقطاع العقارات من 2.5 مليار درهم إلى 3.7 مليار درهم ، كل هذا خلال الفترة 1995–2001.

إمارة عجمان

بلغ ناتج الإمارة عام 1995 نحو 2.5 مليار درهم أرتفع عام 2001 ليصل 4.2 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 9% وهى من الإمارات التي حققت أعلى نمو بسبب التطورات الكبيرة الحادثة في كافة

القطاعات خلال السنوات السابقة فقد أرتفع على سبيل المثال ناتج قطاع النقل والاتصالات من 244 مليون درهم إلى 404 مليون درهم وكذلك قطاع العقارات من 299 مليون درهم إلى 582 مليون درهم وقطاع الصناعات التحويلية من 650 مليون درهم إلى 1077 مليون درهم خلال الفترة 1995ـ 2001.

إمارة أم القيوين

بلغ ناتج الإمارة عام 1995 نحو 0.9 مليار درهم أرتفع عام 2001 ليصل إلى 1.5 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 8.9 % وهي من المعدلات العلية حيث تطورت كافة القطاعات الاقتصادية بالإمارة وشهدت السنوات السابقة ارتفاع الناتج المحلى في قطاع التشييد والبناء الذي حقق ناتجا قدره 112 مليون درهم أرتفع إلى 214 مليون درهم وقطاع الصناعة التحويلية من 80 مليون درهم إلى 144 مليون درهم وقطاع التجارة من 155 مليون درهم إلى 212 مليون درهم وقطاع المشروعات المالية من 66 مليون درهم إلى 126 مليون درهم خلال الفترة 1995ـ 2001 .

إمارة رأس الخيمة

تتسم إمارة رأس الخيمة بأنها ذات اقتصاد متنوع يميل إلى التوازن بدرجة كبيرة حيث تساهم جميع القطاعات بنسب متقاربة في الناتج المحلي للإمارة فقد حققت جميع القطاعات ناتجا قدره 4.3 مليار درهم عام 1995 أرتفع في عام 2001 ليصل إلى 6.2 مليار درهم بمعدل نمو سنوى نحو 6.3 % وهذا النمو شارك فيه قطاعات المحاجر الذي أرتفع من 234 مليون درهم إلى 313 مليون درهم والكهرباء والماء من 191 مليون درهم إلى 248 مليون درهم وقطاع المشروعات المالية من 197 مليون درهم إلى 372 مليون درهم وقطاع الخدمات الحكومية من 793 مليون درهم إلى 1079 مليون درهم خلال الفترة 1995 ـ 2001 .

إمارة الفجيرة

حققت جميع القطاعات زيادة ملحوظة في الناتج المحلي للإمارة حيث أرتفع من 2.2 مليار درهم عام 1995 إلى 3.4 مليار درهم عام 2001 بمعدل نمو سنوى بلغ 7.5 % ولقد تميزت بعض القطاعات مثل قطاع التشييد والبناء الذي أرتفع ناتجه من 179 مليون درهم إلى 443 مليون درهم وقطاع التجارة من 378 مليون درهم إلى 542 مليون درهم وقطاع النقل والاتصالات من 356 مليون درهم إلى 575 مليون درهم وقطاع المؤسسات المالية من 116 مليون درهم إلى 221 مليون درهم وقطاع الخدمات الحكومية من 377 مليون درهم إلى 500 مليون درهم خلال السنوات 1995ـ2001 .